

مذهب جمهور النحويين انه لا يجوز تقديم الحال على ما
 المجزوء بحرف فلا تقول في مرتب يهتد حالسته مرتبه
 حالسته هتد وذهب النحويون وابتكسوا وان
 برهان الي جواز ذلك وان يعبر المقول ورد السماع به لا يرض
 قوله لانه كان بزواله من اللفظ كما في قوله
 فهيمان وما ديا جالان من العنبر المجزوء الي وهو الي
 وتوله فان جعل اذ واذا صيغتين وتثنية فليهد بهما
 فخر حاله منة فتل واما تقديم الحال على صاحبها الموزع
 والمصوب فجاز نحو جازنا حازك زيد وصيرت بحجة هندا
ولا تجزئ حاله المضاف له الا اذا اقتضى المضاف فعله
او كان جزؤه ماله اصيغا او مثل جزبه فلا تجزئ
 لا يجوز بحرفي الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف
 مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر وبحرفيها
 مما تضمن معنى الفعل فتقول هذا صار بهند بحجة
 وانحصر تمام زيد مسريا ومنه قوله تعالى اليه رجعا
 جمعا ومنه قوله يقول النبي ان اطلاقك واحدا
 الي الربيع يوما تاركي لا اكالنا قواعد احوال من المضاف
 وكذلك يجوز بحرفي الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف
 جزا من المضاف اليه او مثل جزبه في صحة الاستغناء
 بالمضاف اليه عنه فتقال ما هو جز من المضاف اليه قوله
 تالي ونزعتا ما في صدرهم من غل اخوانا فاخوان
 حال من الفخر المضاف اليه صدره وصدورهم جز من
 المضاف اليه ومقال ما هو جز من المضاف اليه في صحة

سا
نك

الاستغناء

الاستغناء المضاف اليه عنه قوله تعالى ثم اوحينا اليك
 ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا مخفيا حال من ابراهيم والله
 كالجزء من المضاف اليه اذ يصح الاستغناء بالمضاف اليه
 عنها فلو قيل في غير القرآن ان اتبع ابراهيم حنيفا صح
 فان لم يكن المضاف مما يصح ان يعمل في الحال ولا هو جز
 من المضاف اليه ولا مثل جز به لم يجز بحرفي الحال من جلا
 تقول جاعلام هتد صا حكة خلافا للفرسي وقول ابن
 المص ان هذه الصورة ممنوعة بالا خلاف نسي بحينه
 فان مذهب النحويين جوازها بما تقدم ومما نقله عنه
 الشريف ابو اسعادات باب الشجرى في اماله ثم قال
والحال ان ينصب بفعل حرفا او صفة المشبهة للمصرف
فجاز تقديمه كسرعاء ذراجل ومخلصان يردعا
 يجوز تقديم الحال على عاملها ان كان العامل فعلا متصرفا
 او صفة تشبه الفعل المتصرف والمراد بها ما تصنف بحرفي
 الفعل وحروفه وقيل التانيث والبتنية والجمع كاسم التانيث
 واسم المفعول والصفة المشبهة مثال تقديمها على الفعل
 المتصرف فخلصان به دعا فدعا فعل متصرف وتقدمت
 عليه الحال وهتد تقدمت عليها على الصفة المشبهة متصرفا
 ذراجل فاذا كان الناصب لها فعلا غير متصرف كالفعل النعم
 لم يجز تقديمها عليه فتقول ما احسن زيد اضلحا ولا
 تقول لصاحك ما احسن زيد لان فعل النعم غير متصرف
 في نفسه فلا يتصرف في جموله واذا كان الناصب
 لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كما فعل التخصيل لم يجز

عل

195